للعنف حِراك يخصه كما للهدوء

تستطيع اسرائيل أن تستفيد من كون حماس في السلطة بدفعها إما للفشل او لزيادة اعتدالها

هناك شك في كون اسرائيل تعلم بالضبط ما تسعى اليه في علاقتها بحماس. ولكن اذا كانت الغاية الذهاب بحماس واعادة فتح الى السلطة في غضون زمن قصير، فلست أخال أن لهذا احتمالا. ولست أخال هذا ايضا مطلوبا. فبدل محاولة اعادة العجلة الى الوراء، يجب أن يُرى فوز حماس فرصة لا تقل عن كونه تهديدا. الاحتمال كامن في حقيقة أن حماس، أكثر من كونها حركة دينية ـ غالية، هي حركة شعبية أصيلة برهنت في الماضي على أنها شديدة الاحساس بمشاعر الجمهور الفلسطيني واحتياجاته. ستكشف لنا القراءة الدقيقة لنص ميثاق حماس، عن أن العُلو الديني الذي يجد التعبير عنه هناك جذوره قوية أكثر من كونها عقائدية، ولأنها حركة شعبية واسعة، فمن المُراد أن يكون مؤيدوها ومؤيدو قيادتها شركاء في كل تسوية مستقبلية. لهذا يمكن ويجب محاولة جلب حماس ـ بالتدريج ـ الى تعديل مواقفها الى أن تندمج في التيار الرئيس الفلسطيني الذي يؤيد تسوية بالتفاوض مع اسرائيل. والغاية الثانوية هي اعطاء فتح فرصة لتطوير الاجهزة ولتنظيف الحظائر، الى أن تستطيع أن تكون شريكا ـ سواء في ائتلاف مع حماس أو كجهة غالبة ـ في التفاوض مع اسرائيل.

عندما ألغى عرفات في 1988 المادة التي تدعو الى القضاء على اسرائيل في الميثاق الفلسطيني، واعترف بوجود اسرائيل، فانه لم يفعل ذلك لأنه رأى النور. لقد اضطر الى فعل ذلك لضغط دولي وبسبب الوضع الشديد الذي دُفع الشعب الفلسطيني اليه في الانتفاضة الاولى. لكن التغيير في المواقف المعلنة في منظمة التحرير الفلسطينية لم يجعل عرفات يتخلى تماما عن الكفاح المسلح، ولكن نشأت على الأقل فرصة للتفاوض.

هذا النموذج يمكن أن يعمل مع حماس ايضا، أو ربما على نحو أفضل وأسرع، لأن حماس تعرف أن الجمهور الفلسطيني انتخبها لا بسبب مواقفها العقائدية والعمليات التفجيرية التي نفذها رجالها، بل لتوقع أن المنظمة ستنجح في المكان الذي فشلت فيه فتح: في القضاء على الفساد والهرج والمرج المسلح وتحسين مستوى ونوعية حياته.

كل ذلك يمنح اسرائيل والجماعة الدولية ايضا أدوات ضغط قوية فاعلة أكثر من تلك التي استُعملت على عرفات. الأهم بينها هو ضغط اقتصادي معتدل منسق مع السلطة الفلسطينية الحماسية. المعنى الفعلي هو تجميد نفقات تطوير وتنمية كان مخططا لها للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في التسويات الجمركية وعبور البضائع وتحويل اموال الضريبة الجمركية التي تجبيها اسرائيل الى السلطة الفلسطينية، وإلا اضطرت اسرائيل الى تمكين الفلسطينيين من استعمال ميناء ومطار يخصانهما ـ وهو ما سيُمكّن حماس من الحصول على مساعدة مالية وعسكرية بغير قيد ولا رقابة.

وتوجد أداة ضغط مهمة اخرى هي ضغط دبلوماسي كثيف متصل لقيادة حماس أن تُغير مواقفها؛ ولن تنفذ اسرائيل ايضا خطوات انفصال أحادية تستطيع حماس أن تعرضها كانجاز، ستقاطع قيادة حماس لكنها ستقيم تعاونا عمليا مع السلطة الفلسطينية في المستويات الميدانية. في المجال العسكري ستواصل اسرائيل عملياتها، وهي ترفع وتخفض الضغط بما يتفق مع المعلومات الاستخبارية والانذارات التي تملكها. التأليف بين هذه الوسائل قد يُفضي في غضون بضع سنين الى واحدة من نتيجتين اثنتين: فإما أن تفشل حماس ويعبر الشارع الفلسطيني عن خيبة أمله في الانتخابات القادمة، وإما أن تزيد اعتدالا. لن تتنازل الحركة تنازلا معلنا عن مطامحها الدينية لكنها ستكون عملية أكثر: فستعترف باسرائيل وستكون مستعدة لتكون شريكة (ربما على نحو صامت) في تسوية مرحلية بعيدة الأمد. سيُسمون ذلك هدنة طويلة الأمد، وسنحظى بهدوء من غير أن نتراخى في الرقابة الأمنية. وكما تعلمون للهدوء كما للعنف حِراك يخصه.

رون بن يشاي
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/22

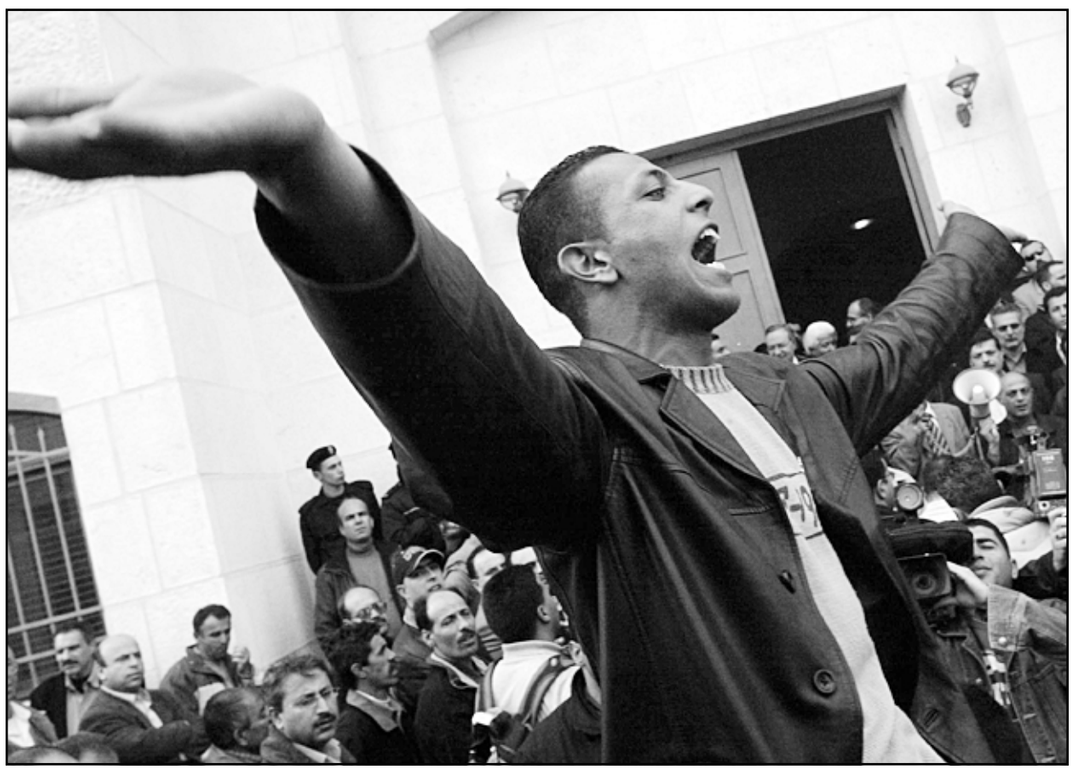

مؤيدون لحركة فتح يتظاهرون امام المجلس التشريعي احتجاجا على تعيين الدويك

على اولمرت ونتنياهو أن يكفا عن غلواء المشاحنات بينهما لانهما قد يقفان في جبهة مشتركة واحدة بعد الانتخابات حيال حماس

اولمرت

نتنياهو

■ يعرف القادة الكبار كيف يتسامون في أزمان الازمات ويتعاونون، برغم مشاعر العداء بينهم. يمكن أن نجد مثالا على ذلك فيما حدث عشية حرب الايام الستة، عندما طلب الجمهور الى رئيس الحكومة ليفي اشكول، الذي تولى الملف الأمني ايضا، أن يتنازل عنه لموشيه ديان. عندما رفض المعراخ الاقتراح، توجه مناحيم بيغن سرا الى أشكول، واقترح عليه أن يضم دافيد بن غوريون الى الحكومة، وأن يُسلمه الملف الأمني. بيغن، الذي قاطعه بن غوريون، اختار تجاهل العلاقات السيئة بينهما وكشف بذلك عن سمو روح، صدورا عن الاحساس بالمسؤولية عن مصير اسرائيل.

لا ريب أن الوضع الذي نشأ الآن يقتضي تفكيرا جديدا، وفي ضمن ذلك، الفحص عن الاجراءات السياسية والأمنية لاسرائيل. نحن في أوج معركة انتخابية، ولا يمكن بالطبع وقفها، ولكن حيال التغيرات في المنطقة والتهديد باشتعال مجدد لحرب ارهابية، لن يكون من الغلو أن يُطلب الى القادة أن يروا رأيهم فيما قد ينشأ بعد الانتخابات.

الجدل بين الليكود وكديما لا قيمة له اليوم، وحماس لا تخفي نيتها القضاء على اسرائيل، كما يظهر من ميثاقها، وقد تجدد الهجوم الارهابي، صدورا عن اعتقاد أنها ستضطر اسرائيل لذلك الى قبول جميع مطالبها وإملاءاتها. من الرمزي أن المحطة الاولى لخالد مشعل، وهو من مسؤولي حماس الكبار، كانت ايران، التي لم يكف رئيسها أحمدي نجاد عن الدعوة الى اقتلاع اسرائيل من المنطقة.

لو كان حظي أبو مازن في الانتخابات، لربما كان هناك محل لاستمرار الجدل بين الحزبين، ونتنياهو يتهم اولمرت بالقصد الى تنفيذ انسحابات أحادية في الضفة الغربية، تشبه الانفصال من غوش قطيف، أما اولمرت فيرفض أقواله، ويعلن أنه لن يكون هناك انسحاب آخر بلا مقابل.

فيما يتعلق بالوضع اليوم، يقول اولمرت إنه ما دامت حماس ستسيطر فان الجمود السياسي غير ممتنع. والحقيقة هي أنه لا يوجد لواحد من الاثنين حل مقبول. لا لاولمرت العملي والمعتدل، ولا لنتنياهو الذي يسعى الى أن يحفظ لاسرائيل أجزاء كبيرة في الضفة الغربية، ويؤيد تخليات على أساس التبادلية فقط.

لن تقبل حماس صيغ التسوية التي ستعرضها اسرائيل عليها، وهي لن تكتفي بأقل من انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي تستولي عليها منذ 1967، وكما تعلمون تتحدث القيادة عن الغاية النهائية ـ رد اسرائيل الى حدود 1947، اجل تطلب حماس عودة اللاجئين التامة الى اماكنهم.

إن احتمال التسوية السلمية آخذ في الابتعاد، ومع عدم وجود احتمال كهذا قد تندلع بالطبع حرب ارهابية جديدة. ما يُطلب اذا الى رئيسي «كديما» والليكود هو ضبط اسلوب المعركة الانتخابية، صدورا عن معرفة أننا قد يجب علينا بعدها أن نواجه حماس في جبهة مشتركة. إن القائدين اللذين يتحملان مسؤولية قومية، يجدر بهما أن يكشفا عن سمو نفس، كما فعل قائدهما مناحيم بيغن.

الضلع الثالثة، حزب العمل، يعرف هو ايضا أن اسرائيل في هذه اللحظة لا تملك شريكا للسلام. مع هذه الانسحابات لا ينبغي أن نُخرج من نطاق الامكان اقامة حكومة وحدة وطنية بين الاحزاب الثلاثة المشترك بينها، في هذه القضية، أكبر من المختلف فيه.

يوسف حريف
كاتب يميني مخضرم
(معاريف) 2006/2/22

نتنياهو اكتشف متأخراً جدا أن مركز الليكود عبء وحجر طاحونة فوق عنقه

■ عقوبة القادة غير المستقيمين هي حين يقوم هؤلاء بخطوة صحيحة وصادقة، وهنا ايضا لا يصدقونهم ويفتشون تحت الارض عن اسباب ودوافع لأعمالهم الصحيحة.

متأخراً جدا ومتأخراً كثيرا اكتشف بنيامين نتنياهو أن مركز الليكود عبء، وحجر طاحونة فوق عنقه. وأن عقدا من السنين في السلطة حوّل عددا من اعضاء المركز الى ذوي نهم للثراء والسلطة. وأن سائلا عجيبا تغلغل في رؤوس عدد ليس قليل من اعضاء المركز وتصرفوا وكأنهم قادوا هذه الدولة: أطاحوا برؤوس وعينوا آخرين وحولوا وزراء ونواب كنيست الى عناوين تُداس. وأن ثلاثة من اعضاء المركز كهؤلاء هم مشكلة، وأن ثلاثين هم كارثة، واذا كانوا ثلاثمائة فانها نكبة، واذا كانوا ثلاثة آلاف، فليحفظنا الرب.

من الواضح أنه ليس الجميع كهؤلاء، فقد كان ولا يزال يوجد بين اعضاء مركز الليكود اشخاص مستقيمون، عقائديون، ويؤمنون بمبادىء حركة جابوتنسكي، ولكن هؤلاء كانوا عاطلين وفي الستّين، وأن كثيرا من اعضاء مركز الليكود كانوا عيبا في نظرهم، لمرسليهم ومؤيديهم، ولكي لا نؤذيهم بكلمات قاسية أكثر فان وسائل الاعلام اخترعت مصطلحا خاصا بهم «الأصليون». هكذا أو هكذا، فان المركز قد قرر.

إن جزءا كبيرا من الهزيمة المنتظرة لحزب الليكود في الانتخابات القريبة يمكن أن يتم ـ وجائز لنا ـ وينْسب الى مركز الليكود وسلوك الاعضاء. فهؤلاء قلبوا شعار «عضو مركز» الى مهنة راتبها (العالي) الى جانبها.

لقد قرر نتنياهو القيام بالعمل الصحيح، وأخذ من المركز بعض صلاحياته، وذلك كي يعيد الاعضاء الى حجمهم الطبيعي، وهنا فقد ثار المسخ على صانعه. اليوم سيُري اعضاء المركز نتنياهو كيف تقضي السمكة حاجتها، وسوف يزيدون في تدهور الليكود أكثر وسيُعمقون حجم خسارته المنتظرة. اليوم، بالضبط، ضاعت مناديلي التي أجفف بها دموعي.

لقد كتبوا عن ذلك في كل الصحف، وتحدثوا عنه ايضا في كل بيت في اسرائيل، وكذلك فانه لا يمكن الامتناع عن التفكير، ولا عن التهور في الحديث في هذا الموضوع: بسرعة، بسرعة البرق، فقد مُحي اريك شارون، الرجل وأعماله الى مجاهل النسيان. هذا لا يُصدق، فقبل شهر أو شهرين، كانت حياتنا كلها تدور في الظل الطويل لذلك الرجل السمين. وكل نشاط، وكل خطوة، وكل قول كانت متعلقة به وبأولاده وبالمقربين منه، ولم تكن دونهم. فقط حتى يتنفس كان ذلك دون إذن من اولئك القوقازيين عمري وجلعاد وايضا جماعة المزرعة الذين اعتقدوا جميعهم بأنهم أبناء القوة.

فقط شهر وشهران.

فهل تتذكرون؟.

حمداً على السلامة.

ألف شكر لراكب الدراجة النارية المجهول، الذي منعني من قتله مساء أمس الاول في الساعة الثامنة وخمس وعشرين دقيقة تقريبا، وذلك على طريق أيلون ـ شمال. فقد كان مسافرا بسرعة جنونية تتراوح ما بين 160 ـ 180 كم في الساعة، وتجاوزني وهو لا يبعد أكثر من سنتيمترات قليلة عن باب سيارتي من اليسار دون أن أصطدم به.

شكرا لك يا راكب الدراجة المجهول، الذي سمحت لي بعدم قراءة اسمك في اطار اسود في الصحيفة، ولكن اذا واصلت كذلك، فسوف نحظى، كما يبدو، ذات صباح بمشاهدة اعلان كبير لاسمك في صفحة الأموات.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) 2006/2/22

اسرائيل ليست مخالفة للقانون لانها لم توقع على اتفاق حظر انتشار السلاح النووي بعكس ايران

■ انتقدني نظيري زئيف ماعوز في هذه الصفحة «هل توجد حقا شهادة تأمين»» «هآرتس» 2/15 لقائلي في صحيفة «هآرتس» (في 2/7) التي أشرت فيها الى الاختلاف بين البرنامج النووي الايراني والبرنامج الاسرائيلي. عند ماعوز يمكن تشبيه اسرائيل في القضية النووية بسارق بنك، ضُبط ساعة فعله لكنه يزعم براءته لأنه لم يوقع على التزام ألا يسرق. أما ايران، بحسب نهجه، فتشبه مواطن ضُبط وفي حوزته برامج تأمين البنك، لكنه ما يزال لم ينفذ أي جريمة. هكذا على نحو قاطع.

قرأت ودهشت. هذه المقابلة تعبر عن عدم فهم لمكانة قضية الذرة في القانون الدولي. تطوير السلاح النووي وملكيته لم يُعترف بهما قط أو يُعلن في أي حلقة دولية مخولة انهما فعلان غير قانونيين أو أنهما مخالفان للقانون. على عكس السلاح الكيماوي والبيولوجي.

صحيح أن ميثاق منع انتشار السلاح الذري يوجب على جميع الدول الذرية أن تعمل على نزع السلاح الذري «في أقرب وقت ممكن»، لكنه لا يعلن عن ملكية السلاح الذري أنها غير قانونية أو مخالفة للقانون. في قرار حكم استشاري أدلت به قبل بضع سنين المحكمة الدولية في لاهاي اعترفت بأن استعمال السلاح الذري سيكون غير قانوني، في شبه اليقين، لكن قرار الحكم لم يمس قضية الملكية.

الوثيقة الذرية، التي دخلت حيز الفعل في 1970، تخالف وثائق سلاح اخرى في أنها لا تفرض المساواة: فهي تميز بين الدول التي يُعترف بأن لها سلاحا ذريا وبين الدول التي ليس لها سلاح. الخط الفاصل، بحسب الوثيقة، هو الاول من كانون الثاني (يناير) 1967، أي أن الدول التي نفذت تجربة نووية حتى ذلك الحين «تُبيّض» كدول ذرية معترف بها، أما تلك التي لا تملك فتلتزم ألا تطور سلاحا كهذا أو تملكه. وكان واقع الامور، على الأقل بحسب مصادر اجنبية، أن اسرائيل في الاول من كانون الثاني (يناير) 1967 كانت في ايام حملها الأخيرة، إن لم تكن في غرفة الولادة حقا، اذا استعملنا المجاز الذي كان محببا الى وزير الخارجية آنذاك، دين راسك. اسرائيل، التي لم تفهم في تلك الايام المعنى التاريخي للوثيقة الذرية، سقطت على الخط الفاصل بين الأجيال.

عندما استكملت الوثيقة، بعد نحو سنة ونصف سنة، كانت اسرائيل قد اجتازت الخط الفاصل. في ذلك الموعد لم تكن لها أية مصلحة في التخلي عن ممتلكات استراتيجية أحرزتها بجهد كبير. في تلك الايام، ايام حرب الاستنزاف، شعرت اسرائيل انها تواجه تهديدا سوفييتيا. منذ الايام الاولى لاسرائيل كانت بمنزلة حالة شاذة من ناحية الوثيقة. اختارت اسرائيل آنذاك، مثل دول كثيرة اخرى، الامتناع عن التوقيع على الوثيقة، وكان ذلك حقها كدولة ذات سيادة. يمكن أن نوافق أو لا نوافق على قرارها، ولكن من الواضح أنه كان وما يزال مشروعا وقانونيا من ناحية القانون الدولي. فضلا على ذلك، وعلى عكس ايران، دفعت اسرائيل ثمنا عن القرار الذي اتخذته. فمنذ ذلك الحين الى اليوم ما تزال تُسلب المساعدة الاجنبية لاستعمال الطاقة النووية لاحتياجات سلمية (مفاعل طاقة) ـ يمكن أن تُقدّم فقط لدول وقعت على الوثيقة.

بحسب الرأي القانوني، لا يمكن أن تُرى خطوة اسرائيل تصرفا مخالفا للقانون. وبإزاء ذلك وقعت ايران على الوثيقة وبهذا قبلت التزاما تاما ألا تطور سلاحا ذريا وأن تسمح للرقابة الدولية بالاشراف على برنامجها النووي. لقاء ذلك حظيت ايران بكامل سلة الاحسانات من المساعدة الاجنبية في المجال الذري. لكن ضُبطت ايران وهي تُخل بشروط الرقابة الدولية، لا بسبب شؤون تقنية ضئيلة الأهمية. هنا ايضا يخطىء ماعوز: من ناحية قانونية في هذه الاخلالات فقط، لا بحيازة السلاح الذري، ما يجعل ايران دولة مخالفة للقانون.

أوافق ماعوز رأيه أن النقاش العام لقضية الذرة في اسرائيل ما يزال في طفولته. يمكن أن ننتقد السياسة الذرية الاسرائيلية لتجاوزاتها، ويمكن ايضا أن نزعم أن جميع النظام الذري العالمي مصاب بالتلون. حتى يمكن أن نزعم أنه من اجل منع تحول ايران الى دولة ذرية فانه يجب أن نفحص، من بين الجملة، عن جهود اقليمية تشتمل على اسرائيل ايضا.

كل هذه آراء مشروعة، ويمكن ويجب بحثها بحثا علنيا. ولكن لا يمكن أن نزعم قانونيا وحقائقيا أن اسرائيل هي بمنزلة سارق بنك ضُبط ساعة فعله أما ايران فهي بمنزلة مواطن ضُبط في حوزته برامج تأمين البنك. يوجد حد لكل احتيال فكري.

د. أفنير كوهين
باحث رفيع في جامعة ميريلاند
(هآرتس) 2006/2/22

سياسة التطور المنفصل بدأت قبل العمليات الانتحارية وصعود حماس للحكم

التنكيل بزوجين فلسطينيين على الحواجز لان كل ما أراداه هو العودة الى البيت معا

■ كان لـ(ر) لقاء عمل في رام الله. وقد عزمت العودة الى منزلها في شرقي القدس مع زوجها (م) الذي يعمل بشكل ثابت في رام الله. الزوجان وصلا في سيارتهما الى مفرق حزما شرقي مستوطنة بسغات زئيف حيث يوجد حاجز عسكري دائم للتحقق من القادمين الى القدس. محظور عليك أن تدخل من هنا ـ قالوا لـ(ر) اما زوجك فمسموح له. سافري عبر حاجز قلنديا.

(ر) و (م) متزوجان منذ عشر سنوات. هو فلسطيني من شرقي القدس ويحمل الهوية الاسرائيلية وهي تحمل هوية المناطق (لديها تصريح اقامة في القدس في منزلها مع اطفالها وزوجها. منذ الزواج توجه الزوجان لوزارة الداخلية الاسرائيلية بطلب «لجمع الشمل» ولكن رغم الوعود المكتوبة الا انهما ما زالا ينتظران حصول (ر) على الهوية الاسرائيلية. الاثنان اجتازا معا صعوبات بيروقراطية كثيرة بسبب ذلك. الا ان الحظر الجديد بالعودة معا الى المنزل اذهلهما. الزوجان ظنا ان هذه رغبة خاصة بذلك الجندي ولكن نبأ نشر في صحيفة «هآرتس» في يوم الجمعة اوضح لهما ان هناك امرا عسكريا رسميا بتوقيع اللواء يائير نافيه قائد القوات في منطقة الضفة الغربية. الامر يحصر دخول الفلسطينيين لاسرائيل بأحدى عشرة نقطة دخول مخصصة لذلك (وعلى الاقدام فقط لانه يحظر على الفلسطينيين قيادة السيارات في اسرائيل). الامر العسكري يحظر على الاسرائيليين ايضا نقل الفلسطينيين لاسرائيل على المداخل المخصصة للاسرائيليين وحدهم.

في مفترق حزما المخصص للاسرائيليين فقط لم تعلق (بعد) اللافتات التي قامت ادارة خط التماس في وزارة الدفاع بتعليقها على شارع مستوطنة معاليه ادوميم القدس على جانبي الطريق بجانب الحاجز العسكري واحد بالعبرية وآخر بالعربية: «المعبر مخصص للاسرائيليين وحدهم. هناك حظر على مرور و/أو نقل شخص ليس اسرائيليا عبر هذا المعبر». اللافتات الصفراء توضح من هو الاسرائيلي. التعريف موجود في الامر الذي اصدره اللواء نافيه وهو تعريف معياري بأوامر عسكرية تعلن عن المنطقة التي يسمح للاسرائيليين وحدهم بالدخول اليها كـ «منطقة عسكرية مغلقة للفلسطينيين». «الاسرائيلي» كما جاء في الامر العسكري وفي اللافتة المعلقة هو «مواطن اسرائيلي ويقطن في المنطقة (اي الضفة الغربية المحتلة) وهو مواطن اسرائيلي (اي مستوطن) او من المستحقين للهجرة لاسرائيل حسب قانون العودة لعام 1950 وكذلك من ليس من مواطني المنطقة ولديه تصريح دخول ساري المفعول لاسرائيل (اي سائح).

مصدر أمني أكد المسألة لصحيفة «هآرتس» وقال انه قد تقرر السماح للفلسطينيين العاملين في المنظمات الدولية بالسفر مع اقرانهم الاجانب في مخرجين مخصصين للاسرائيليين والمواطنون غير اليهود في دولة اسرائيل. مثل الحق في السكن في المكان الذي يختارونه ـ من على جانبي الخط الاخضر. بفضل التفوق العسكري المهيمن تحددت حدود اقليمية وقيود بيروقراطية تقيد تطور الفلسطينيين الاصليين المنفصل بصورة مسبقة: مساحة الارض المخصصة لهم آخذة في التقلص والحصص المائية صغيرة جدا بالمقارنة مع المخصصة لليهود وحرية الحركة محدودة والتطور الاقتصادي مقيد ومراقب. مع الوقت ومع التكيف الدولي وزيادة عدد الاسرائيليين المستمتعين بهذه السياسة المتبعة تحولت المستوطنات وما زالت الى «جيوب اقليمية اسرائيلية» وتواصل جغرافي يهودي تتبعثر في داخله «جيوب سكانية» فلسطينية ضعيفة وفقيرة ومكتظة ومفتقرة للحقوق.

يجب النظر لبسغات زئيف المزدهرة على اراضي عناتا وحزما ومقارنتها بحزما وعناتا المخنوقتين والمحاصرتين من خلف سور اسمنتي ضخم من اجل التأكد من أن سياسة التطور المنفصل قد بدأت قبل العمليات الانتحارية وصعود حماس للحكم.

عميرة هاس
مراسلة الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/2/22

تخلف غازات سامة وتلوثا خطيرا.. واستمرار الدعم لتنظيمها يقلل المخاطر

اكثر من مليون طن من القمامة الاسرائيلية والفلسطينية تلقى في الضفة سنويا

■ سحب الدخان الكبيرة تنتشر في كل يوم تقريبا في عشرات المواقع في أرجاء الضفة الغربية. ليست هذه الحرائق انشطة عسكرية او تخريبية وانما هي وسيلة اعتيادية متبعة لدى الفلسطينيين للتخلص من كميات القمامة الكبيرة التي لا يمكن نقلها الى مواقع منظمة.

حسب تقرير جديد أعدته فيوليت كميش وزكريا تاغر من منظمة البيئة المسماة «اصدقاء الكرة الارضية ـ الشرق الاوسط» يتبين أن اكثر من مليون طن من القمامة الاسرائيلية والفلسطينية تلقى في الضفة سنويا. قسم كبير منها لا يصل الى المواقع التي تتوفر فيها المعايير البيئية الاساسية وتعتبر تهديدا لصحة السكان وخطرا شديدا على الحوض الجوفي الجبلي الذي يعتبر احد المصادر المائية الاساسية لاسرائيل والفلسطينيين. التقرير حول القمامة ينضم للتقرير السابق الذي نشر قبل سنة ونصف ووثقت به مشاكل تلوث شديدة للوديان والمياه الجوفية في المصبات. من أجل حل هذه المشاكل بدأت الولايات المتحدة واوروبا بتشجيع اقامة مواقع جديدة مخصصة للقمامة ومراكز لتنقية المياه العادمة في المدن الكبيرة مثل نابلس والخليل. ولكن الان مع انتصار حماس في الانتخابات قد لا تتواصل هذه الخطة أو قد تتقلص.

حسب التقرير الجديد توجد في المناطق مئات مجمعات القمامة الخاصة. ليس فيها وسائل اغلاق مانعة للحؤول دون تسرب المياه الملوثة للمياه الجوفية ولا توجد تغطية للاتربة لمنع انتشار الفضلات، تلثي الفضلات الفلسطينية وحتى فضلات المستوطنات التي تصل الى هذه المواقع تعتبر ذات خطورة عالية بالنسبة للحوض الجوفي الجبلي.

الحوض المائي الجبلي موجود تحت الطبقات الصخرية التي يمكن للمواد الملوثة ان تنفذ اليها مع السوائل المتراكمة في مجمعات القمامة. حسب تقرير الخدمات الهيدرولوجية في السنوات الاخيرة تم اكتشاف تلوث للمياه الجوفية بجانب طولكرم والخليل. في مواقع قمامة كثيرة يتواصل اشعال القمامة الامر الذي يتسبب في انتشار المواد السامة ووصولها للتجمعات السكانية في داخل الخط الاخضر. حسب الادارة المدنية تهدف الحرائق لتقليل كمية الفضلات وكذلك لفصل المعادن التي تباع للسوق مرة اخرى. حسب التقارير تتضمن القمامة ايضا فضلات خطيرة للمستشفيات.

النموذجين الاكثر خطورة لهذه المواقع هما مزبلة طولكرم والبيرة التي تستخدم من قبل الفلسطينيين والمستوطنات. موقع طولكرم هو جبل قمامة كبير ودخانه يصل الى كل المواقع المحيطة.

الواقع الامني في السنوات الاخيرة زاد من صعوبة معالجة القمامة والفلسطينيون لا ينجحون في اماكن كثيرة من نقل القمامة فيلقون بها على اطراف القرى.

مع ذلك ابدى الجيش بعض التفهم لعمليات نقل القمامة في بعض الاماكن. الصعوبة الاخرى القائمة هي حظر اسرائيل لاقامة مواقع قمامة في مناطق (ج) ذات الاسرائيلية المدنية. هذا الامر يجبر الفلسطينيين بوضع القمامة بجوار مناطق سكناهم.

تقرير اصدقاء الكرة الارضية ينتقد السلطة الفلسطينية لانها توقفت عن مواجهة المشاكل البيئية متذرعة باولوية المشاكل السياسية. القوة المحركة في عملية ازالة القمامة هي السلطات المحلية والبلديات التي لا تستطيع السماح لنفسها بتأجيل معالجة المشاكل اليومية الى أن تقوم القيادتان الاسرائيلية والفلسطينية بايجاد حل دائم للصراع. في منطقة جنين نجحت هذه السلطات باغلاق مزابل غير منظمة بمساعدة الادارة المدنية والبنك الدولي.

اسرائيل والدول المانحة شرعت باقامة منشآت خاصة للقمامة والتي ستشتمل على وسائل لمنع تلويث المياه الجوفية، ولجمع الغازات المنبعثة من القمامة وكذلك تغطية هذه القمامة بالرمل. والحديث يدور عن اقامة موقع كبير سيتم انشاؤه في منطقة ميشور ادوميم وخصوصا من أجل مستوطنات اسرائيلية وموقعين آخرين من أجل الفلسطينيين.

أحد الموقعين المخصصين لخدمة الفلسطينيين يمر حاليا في مراحل الانشاء بالقرب من جنين ومن المقرر ان يقام الثاني بالقرب من رام الله، ولكن موقعه لا زال موضع خلاف بين الفلسطينيين واسرائيل. كما أن اقامة مثل هذه المواقع سوف تقلل بصورة ملموسة كميات القمامة التي توجه حاليا لمواقع غير منظمة. أعضاء «اصدقاء الكرة الارضية ـ الشرق الاوسط» مقتنعون بقدرتهم التغلب على معظم الصعوبات التي تعترض اقامة منشآت خاصة لمعالجة القمامة وتنقية المزابل، وان خوفهم الاساسي حاليا هو وقف الدعم المالي الذي يأتي من الدول الاوروبية والولايات المتحدة.

تخوف كهذا ظهر أيضا في احاديث مندوبين من الدول المانحة، فالبنك الدولي ودول الرباعية الذين شاركوا قبل عدة اسابيع في مناظرة خاصة حول مشاكل «القاذورات والطبقة الصخرية المائية» والتي قامت بها منظمة البيئة في القدس. والحديث يدور ايضا، عن المخاوف الخاصة بالتقدم في المشاريع على نحو تلك الخاصة بانشاء ثلاثة معاهد كبيرة للتنقية ومواقع جديدة لاتلاف القمامة.

قبل اسبوعين توجه كل من الفلسطيني نادر الخطيب والاسرائيلي جدعون برومبرغ والاثنان هم مدراء «اصدقاء الكرة الارضية ـ الشرق الاوسط» الى مندوب اللجنة الرباعية في المنطقة جيمس ولفنزون وطلبا منه العمل على منع توقف الدعم اللازم لاقامة هذه المواقع الضرورية، «وانه يمكن تحويل الاموال اللازمة من المجموعة الدولية مباشرة الى السلطات المحلية في المناطق أو لشركات اهلية خاصة يتم اختيارها لانشاء هذه المواقع». فهكذا توجه الرجلان واضافا برسالتهما «فهكذا يمكن تخطي جميع العوائق السياسية والاستمرار في تنفيذ الاعمال تحت مراقبة الجهات المانحة».

تسفرير رينات
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/22

خطة «كديما» باعطاء الفلسطينيين كيانا قزما في 50 % من المناطق هي نقل دقيق لخطة الليكود

■ عرض ايهود اولمرت مؤخرا أسس الخطة السياسية لـ«كديما» ـ وهي الانسحاب من مناطق فلسطينية مكتظة، مع تحصن اسرائيلي في الكتل الاستيطانية (شرقي القدس، وغوش عتصيون، ومعاليه ادوميم، واريئيل) وفي غور الاردن. إن خطة «كديما» التي تهدف الى اقامة كيان فلسطيني قزم في 50 في المئة من مناطق الضفة، يكون محاطا من كل وجه بسيطرة اسرائيلية، يماثل تماما خطة الليكود السياسية، وهي ثمرة الرؤيا المتصلة لأحد أفراد الليكود وهو اريئيل شارون.

اذا تجاوزنا الشعارات عن المصالح الوطنية، والديمغرافيا والأمن، فان نظرا متنبها في الخطة يُذكر في الأساس باحتيالات اوسلو. فكما كان الأمر آنذاك الافتراض المخطوء اليوم ايضا هو أن وجود جزائر فلسطينية محاطة بسيطرة اسرائيلية يستطيع أن يُحسن الوضع الأمني ـ السياسي للشعبين. وكما في اوسلو، الآن ايضا هذا برنامج لتدهور آخر. في اتفاق اوسلو حصلت السلطة الفلسطينية على سيطرة على 64 جزيرة من المنطقتين (أ) و(ب)، محاطة بالمناطق (ج)، التي هي نحو 60 في المئة من الضفة، والتي بقيت تحت سيطرة اسرائيلية تامة. مكّن هذا الوضع من مضاعفة المستوطنات في المناطق (ج)، وبدأ تقسيم الضفة الى مناطق ثانوية، الحركة بينها محدودة بحواجز وبنظام شوارع التفافية لليهود فقط. وكما كانت الحال آنذاك اليوم ايضا المحاولة هي تقسيم الكعكة وإبقاؤها كاملة. تحاول اسرائيل أن تطرح عن نفسها المسؤولية عن ملايين الفلسطينيين الفقراء، واليائسين، الذين يعارضون الاحتلال الاسرائيلي، ولكنها بمقابلة ذلك ترفض تمكينهم من استقلال حقيقي. تزعم اسرائيل أن لها مصلحة في السيطرة على المستوطنات الكبيرة وعلى شرقي القدس، لكن لا يُتحدث عن مصلحة أمنية أو سياسية، بل عن عدم قدرة على التحرر من شهوة الاستمرار في السيطرة على الارض. التقسيم في دولتين على أساس خطوط 1967 سيترك في أيدي الفلسطينيين 22 في المئة فقط من فلسطين التاريخية، وهو منطقة مقسومة، ستشتمل على القطاع والضفة. لكن هذه المنطقة ايضا تقضمها اسرائيل من كل وجه، وكأن مستقبلها مُعلق باستمرار وجود اريئيل، أو بالسيطرة على حي بيت حنينا في القدس الشرقية. فضلا على أنه لا يوجد لاسرائيل امتياز حقيقي في السيطرة على هذه المناطق، الحديث عن توجه يتجاهل مبادىء العدل الأساسية. الامتياز العسكري العظيم لاسرائيل على الفلسطينيين، والحلف مع الولايات المتحدة، يُمكّنانها من تجاهل حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والحياة بكرامة في دولة لهم. تضطرهم اسرائيل الى العيش في سجون كبيرة، حينما تسيطر على المداخل والمخارج. هذا وضع لا يعدو أن يُسهم في زيادة اليأس في الجانب الفلسطيني وفي ضعضعة الاستقرار والأمن. إن الرغبة في الاستمرار في ضم المناطق، بإزاء الاعتراف بعدم القدرة على الاستمرار في السيطرة على البشر، يفضيان الى خطط غامضة، ليس فيها أي منطق ورؤيا حقيقية. إن تكرار الشعار المتآكل عن الانفصال لا ينجح في اعطاء إجابات حقيقية للسؤال، كيف نصل الى وضع يكون فيه للتحرر الفلسطيني من السيطرة الاسرائيلية مضمون حقيقي، لا وهمي فقط. ليست الصيغة المناطق مقابل الأمن والسلام، بل الاستقلال مقابل السلام والأمن. ومثل رابين في أعقاب الانتفاضة الاولى، تدرك الاحزاب اليوم ايضا أن عليها أن تفعل شيئا ما، ولكن كما كانت الحال آنذاك فانها اليوم ايضا لا تنجح في فعل الشيء الصحيح.

عادي دغان
الناطقة عن ائتلاف نساء من اجل السلام
(معاريف) 2006/2/22